رئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم الحاج عباس فواز

الاغتراب : الخزان الوازن للاقتصاد اللبناني

الدور الفاعل للمغترب يكون في الإستثمار أكثر في لبنان، لأن هناك عدد معيّن من الدول يعطي المغتربون فيها من خبراتهم الإقتصادية، وهذه ليست حالة لبنان، لأن هيكلية الإقتصاد فيه لا تسمح بأن يستوعب كل تلك الطاقات والأفكار الجديدة. والمغترب اللبناني يستطيع أن يساعد بلده في الدرجة الأولى بالإستثمارات.

يضخ لبنانيو الخارج ما يوازي 20% سنوياً من الناتج المحلي في شرايين الاقتصاد الوطني، وهو من المعدلات الأعلى عالمياً. هذه التحويلات تؤدي دوراً مفصلياً في دعم الناتج المحلي، وتنشيط الاقتصاد اللبناني ، ودعم قدرات الأسر، وتنمية الإستهلاك، وحفظ الإستقرار النقدي، وتوازن ميزان المدفوعات...

المغترب اللبناني يستطيع أن يقدم الإستثمارات، وما يستطيع لبنان أن يقدمه في المقابل لهذا المغترب أولًا : تأمين الأمن، النظام السياسي والإجتماعي ، تسهيل المعاملات الادارية وتخفيف البيروقراطية لعودته إلى بلده والإستثمار فيه.

هناك تفاوت هائل في تحويلات المغتربين بين الدول، ومع اقتصاد لبنان الضعيف يبقى أن هذه الاموال حاليا" تذهب إلى الإستثمار في الماكينة الإقتصادية، و قسم كبير منها يذهب إلى الإستهلاك المباشر.

هذا ويعود دور الاقتصاد الإغترابي في دعم الاقتصاد اللبناني إلى أكثر من مائة عام، حيث أكّد الخبراء أنّ الإغتراب اللبناني هو "اليد الخفيّة" التي لطالما دعمت لبنان وحمته في أصعب

الظروف، ولا سيّما خلال الحروب، حين وازت تحويلات اللبنانيين المغتربين نحو 30% من الناتج المحلّي، وكانت من المعدّلات الأعلى عالمياً.

وبينما ترتكز المحرّكات الأساسيّة للعجلة الاقتصادية على ثلاثة ركائز هي: الخدمات والإستثمار في البنى التحتية والسياحة، وحيث ان المجتمع اللبناني مجتمع مستهلك ويستورد حوالي 80 % من استهلاكه ويعاني حاليا" من انخفاض قدرته على الإستيراد من الخارج، بسبب انخفاض العملة الصعبة، بل تعذرها، من هنا لبنان يحتاج إلى توظيف أموال المغتربين في مجال الإنتاج مثل الصناعة والزراعة والخدمات المعرفية ، لذلك يجب توطيد العلاقات الاقتصادية معهم وتسهيل كل المعاملات الادارية وقوانين الإستثمار لتحفيزهم ، لا سيّما أنّنا قد نكون مقبلون على مرحلة أفضل اقتصادياً، على ضوء المستجدّات التي تتم في ملف التنقيب عن النفط، كما يمكننا طرح الأسئلة التالية :

1-كيف يمكن مساعدة لبنان اقتصادياً في ظلّ هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وانتشاله من الإنهيار؟

يمرّ لبنان بمرحلة صعبة تستدعي وتستوجب تضافر جميع القوى الفعالة في لبنان من أجل إطلاق مشروع إنقاذ اقتصادي، لأن لبنان يمر باوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية بالغة الخطورة ، ولانه بلد مستهلك وغير منتج يعتمد على الواردات، ويتّكل على بعض الخدمات التي كان يقدّمها منذ عشرات السنين (السياحية والتعليمية والصحية). فالعديد من المسؤولين في منطقة الشرق الأوسط قد تخرّجوا من الجامعات في هذا البلد واستشفوا في مستشفياته.... لذلك يجب العمل على خطة إنقاذ فعلية تنطلق من خلال ورشات عمل ادارية، قانونية، استثمارية، تضم فعاليات اغترابية يكون للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم دور في التأسيس لعمل اقتصادي إنتاجي جديد، تلعب فيه الجامعة دور الرابط بين لبنان المقيم والمغترب.

لقد مرّ اللبنانيون بأزمات عديدة ولكن هذه الأزمة التي يمر بها حاليا" لا سابق لها ، فالقطاع المصرفي الذي يجب ان يكون العامود الفقري للإستثمار والحركة المالية في البلد يتعرض لأزمة

ثقة خاصة أن الكثير من إيداعات المغتربين التي يمكن أن تتوجه للإستثمار في البلد متعثرة، ومن الصعب الحصول عليها من القطاع المصرفي .

رغم ما تقدم إن أدبيات الاغتراب تؤكّد على إيمان المغتربين بوطنهم الأم، وهم على أتمّ الإستعداد للمساهمة في عملية الإنقاذ الاقتصادي.

2- كيف يمكن انقاذ الوضع الاقتصادي في لبنان؟ومشاركة المغتربين في هذه العملية؟

هناك ضرورة للفصل بين المصارف اللبنانية وبين لبنان كوطن. فثقة اللبناني وخصوصاً المغترب بوطنه ثقة كبيرة لا تهتز لا بأزمة اقتصادية ولا بأزمة سياسية ولا بأزمة أمنية. و المغترب لازال يضخّ دماً في شرايين الاقتصاد اللبناني منذ استقلاله عام 1943، وللعلم أنه بين عامي 1900 و 1930 هاجر ثلث الشعب اللبناني بسبب الحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة، مات الثلث، وبقي الثلث الأخير في لبنان. هذا الثلث الذي هاجر أقل من نصفهم عاد الى لبنان بعد استقلاله عام 1943 وبدأوا يتوافدون ويحضرون معهم إمكانياتهم المادية، يستثمرونها ويوظّفونها فيه، وقد شكّلوا النواة الأولى لإقتصاد الوطن . واستمروا بضخّ إستثماراتهم في شرايين هذا الاقتصاد في كل قطاعاته السياحية، التجارية، الصناعية، الزراعية والخدماتية على أنواعها (فنادق، مستشفيات، مصانع وقطاع بناء...). مما يعني أنهم كانوا وما زالوا على إستعداد دائم للمساعدة .

هؤلاء المغتربون مستمرّون في الإستثمار في الوطن رغم كلّ ما يحصل اليوم من نكسات في قطاعاته كافة، ولكن طبعاً ليس عبر المصارف.

3- كيف يمكن تأمين تواصل الجامعة الثقافية مع المغتربين في هذه الظروف الصعبة؟

مع انتشار جائحة كورونا، والجامعة اللبنانية الثقافية في العالم على تواصل يومي مع

المغتربين، عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، للوقوف على أوضاعهم، ولتنسيق عودة من يرغب منهم إلى لبنان، بخاصة وأنها عضو في خلية الأزمة. لذلك تنسّق وتنظّم ترتيبات العودة مع الحكومة.

وإذا ما كان لبنان لديه فرصة للنهوض فعلى الجميع إعطاء الحكومة الفرصة الكاملة للقيام بالإصلاحات اللازمة. للبدء بحلحلة الأزمة. وإعطاء الفرصة للمغتربين بالإستثمار المباشر في الاقتصاد اللبناني، الإستثمار في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، والعمل على المصالح المتعثرة وإحيائها حتى تبقى، إستثماراً مباشراً. بعد تأمين مستلزمات الحماية و الصمود... أما الحديث عن صناديق لا توحي بالثقة فهذا كلام يقال.

و في ظل جائحة كورونا ستساهم عودة المغتربين في ضخّ أموال جديدة في الاقتصاد اللبناني، وبالطبع ستساعد في إمكانية تخفيض سعر الدولار ودعم العملة الوطنية عن طريق ضخ عملة صعبة في السوق وهذا ما حصل فعلاً...

في الوقت الحالي تقتضي المرحلة إيلاء الأولوية والأهمية للأمن الصحي قبل غيره، لذلك فإن الإستثمار في الاقتصاد من قبل المغتربين على النطاق الذي نرغب سوف يأتي في مرحلة لاحقة.

وهنا لابد من الإشارة الى أنه بسبب جائحة كورونا، وإعلان التعبئة العامة، وتوقّف العديد من المصالح والأعمال، عمدت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم إلى برمجة توزيع عشرة آلاف حصّة غذائية في كافة المناطق.

- ولن ابالغ هنا في القول أن تحويلات المغتربين اللبنانيين والتي تشكل 20%من إجمالي الناتج المحلي(كما ورد أعلاه) تمثل عنصراً أساسياً في الاقتصاد اللبناني ، مع الإشارة الى أن ما يزيد عن 30 مليار من هذه التحويلات لم يتم إدخالها في الدورة الاقتصادية ،

لذلك نطرح السؤال عن دور أموال الاغتراب في الاقتصاد:

إن هيكلية الاقتصاد اللبناني الهشة لاتسمح بخلق فرص عمل لإستيعاب 16 ألف خريج من الجامعات سنوياً، يستوعب سوق العمل المحلي حوالي ثلاثة آلاف فقط و بعضهم يمارسون أعمالاً لاتتوافق مع إختصاصاتهم. ويضطر الباقي للسفر والهجرة بعد التخرج للعمل، أو لمتابعة الدراسات العليا. وقد ساهم ذلك في رفع أعداد المغتربين للعمل في الخارج: الولايات المتحدة الاميركية، استراليا، كندا، المانيا، افريقيا،المملكة العربية السعودية، ومعظم دول الخليج، فرنسا، السويد، البرازيل ، بريطانياو...

في الختام لابد من توضيح بعض الاستنتاجات والتي منها :

- التأكيد على الأهمية الاقتصادية للاغتراب، ولا سيما من خلال تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، والتي تتسم بالإستقرار مقارنة مع المصادر الأخرى للتدفقات المالية الخارجية.
- تلعب تحويلات المغتربين دوراً هاماً في نمو وتنمية الاقتصاد اللبناني، كونها تغطي نصف العجز الحاصل في الميزان التجاري، وتسهم في تعزيز الإستهلاك المحلي.
- ضرورة السعي إلى استقطاب أموال المغتربين للإستثمار في لبنان في مجالات إنتاجية تخلق فرص العمل أمام اللبنانيين، وتهيئة المناخ الإستثماري الملائم لإجتذاب هذه الإستثمارات.
- السعي الى تصويب الشوائب والمعوقات التي تحد من التدفقات الاستثمارية.
- أهمية القطاع المصرفي بالنسبة إلى المغتربين من خلال الخدمات المميزة التي يوفرها لهم في الداخل والخارج، كما أهمية المغتربين بالنسبة إلى المصارف.

رئيس الجامعة اللبنانبة الثقافية في العالم: الجناح المغترب لن يتخلَ عن الجناح المقيم